ESCWA in the news/ الإسكوا في الإعلام
14 Dec 2015

البحرين تدرس إصدار تقرير وطني لرصد الفجوات النوعية بين الرجل والمرأة

الأيام

رفع المشاركون في المؤتمر الدولي «المرأة في الحياة العامة.. من وضع السياسات إلى صناعة الأثر» في ختام أعماله خالص الشكر وعظيم الامتنان الى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة لما شهده المؤتمر من عناية كريمة ومتابعة شخصية من قبله، كما تقدم المشاركون بجزيل الشكر لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد رئيسة المجلس الأعلى للمرأة على رعايتها الكريمة لهذا المؤتمر ومتابعتها لمداولاته، وحرصها الأكيد على متابعة توصياته بما يتناسب مع تجربة البحرين في هذا المجال الهام.
وفي الجلسة الختامية أعلنت الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة هالة الأنصاري المبادرات والملاحظات الختامية التي خرج بها المؤتمر والتي أكدت على أهمية تطوير نظام حوكمة متكامل يتناسب والخصوصية البحرينية، وما يتطلبه ذلك من اعتماد لوسائل وأدوات تساعد مؤسسات الدولة على القيام بدورها الرقابي تجاه جوانب إدماج احتياجات المرأة في المسار التنموي.
مشيرة الى توجه مملكة البحرين نحو التفكير الجدي بإصدار تقرير وطني لرصد الفجوات النوعية بين الرجل والمرأة في إطار حرص المملكة على إتاحة أكبر قدر ممكن من المعلومات لأصحاب القرار وشركاء التنفيذ لتطوير العمل وبما يتناسب مع منهجية قياس الأثر واستدامته.
وتضمنت الملاحظات الختامية التأكيد على تطبيق منهجية التدقيق الجندري في مجال تحقيق تكافؤ الفرص على المستوى الوطني لتغذية التقرير، مشيرة الى أن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع ESCWA بدأت في تنفيذ هذه المنهجية ووفقًا لمعايير محكمة لكي يكون المجلس الاعلى للمرأة بيت خبرة في مجال حوكمة الجهود الوطنية الموجهة نحو خطط إدماج احتياجات المرأة وتكافؤ الفرص، والتقدم بمبادرة وطنية تعمل على تنفيذها بتكليف من المجلس الاعلى للمرأة الاستاذة دلال الزايد عضو مجلس الشورى تتمثل في وضع دليل استرشادي للمشرع البحريني في كيفية توظيف أدواته البرلمانية في متابعة جهود الدولة في رفع مستويات تقدم المرأة وغلق أية فجوات نوعية، مع التطلع إلى أن يتبنى البرلمان العربي هذا المشروع عند الانتهاء منه لتعميمه عربيا، والإشادة بمبادرة البرلمان العربي في وضع تشريع موحد لإدماج احتياجات المرأة ضمن السياسات والموازنات العامة لدعم الدول الأعضاء في تبني مثل هذه التوجهات .
وطالب المؤتمر المنظمات الدولية لدى مراجعة طرق قياسها لأداء الدول العربية في مجالات تقدم المرأة، اعتماد مؤشرات تقيس تقدمًا نوعيًا وليس فقط كميا، مع الإشادة والاعجاب بالمنهجية التي تتخذها منظمة OECD في مجال تقديم الدعم للدول وقياس أدائها، والتطلع إلى أهمية أن يتم التعامل مع الكتلة العربية ككتلة ذات خصوصية وحضور جغرافي مستقل .
وقالت هالة الأنصاري الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة إن مسؤولية متابعة ما يتم على أرض الواقع من مبادرات وجهود لإدماج احتياجات المرأة لا تقتصر على جهة بذاتها، انما هي مسؤولية مجتمعية تتشارك فيها جميع المؤسسات الرسمية والاهلية والخاصة، لإثراء هذه الجهود بما يتفق مع تطلعات المجتمع، وتعهدت الأنصاري بإشراك الشباب بشكل مكثف في كافة الفعاليات القادمة باعتبارهم الأمل نحو غد متفوق، معربة عن أملها في أن تؤدي مشاركة الشباب إلى إعادة النظر في وسائل الحوار ومنهجية الطرح، مشيرة الى إشادة العديد من المشاركين بحضور الشباب أعمال المؤتمر الامر الذي سيدفع المجلس الاعلى للمرأة بمملكة البحرين إلى تنظيم منتدى شبابي للاستماع إلى شجونهم وتطلعاتهم لتشكيل الحاضر بما يتناسب مع تطلعهم لمستقبلهم الباهر بإذن الله.
وكان اليوم الختامي قد بدأ بالجلسة الرابعة لأعمال المؤتمر التي عقدت بعنوان «تكافؤ الفرص في الممارسات البرلمانية والانتخابية» برئاسة أحمد بن محمد الجروان رئيس البرلمان العربي أشاد فيها بدور المرأة العربية بصورة عامة، والفضل في ذلك يرجع إلى القيادات العربية والنخب الثقافية التي ممكن الاستفادة منها وبناء مستقبل الوطن العربي، مشددا على ضرورة الشراكة في المجتمع وفي الوطن العربي وان الشراكة بين المؤسسات في الوطن العربي أصبح ضرورة.
وأدار الجلسة الخامسة محمد الناصري المدير الإقليمي لهيئة الامم المتحدة للمرأة في الدول العربية حول إدماج احتياجات المرأة، وتطبيق المساءلة من وضع الاستراتيجيات إلى صناعة الأثر حيث تم التركيز على استكشاف نهج الدول في بناء آليات فعالة للمساءلة لضمان تنفيذ السياسات والمبادرات المعنية بإدماج احتياجات المرأة على وجه الخصوص مع تسليط الضوء على دور آليات المساءلة في تعزيز استدامة السياسات المراعية لإدماج احتياجات المرأة في القطاعين العام والخاص .
وفي الجلسة الختامية للمؤتمر، تحدث جوز إيغناسيو ويرت، السفير الإسباني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD ، والرئيس المشارك لمبادرة الحوكمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث أكد دعم المنظمة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سعي تلك الدول لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وأكد كارلوس كوند، رئيس قطاع الشرق الأوسط وإفريقيا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في كلمته أهمية الربط بين المساواة بين الجنسين من جهة وقضايا الحوكمة والإصلاحات الاقتصادية من جهات أخرى، وقال إن الربط ليس أمرا سهلا ويحتاج إلى الكثير من العمل والقياس والاطلاع على التجارب المختلفة، لافتًا إلى أهمية مؤتمر المرأة في الحياة العامة في هذا الأمر.